اقتصاد

العراق بلا موازنة في 2022

بغداد ـ **عمار حميد**

لا تدعو مؤشرات التخبط السياسي العراقي إلى التفاؤل حيال إمكانية إقرار الموازنة المالية للعام الحالي، خاصة مع دخول أزمة تشكيل الحكومة في تعقيدات غير مسبوقة، وفي ظل التقاطعات الحالية داخل البرلمان الذي دخل عطلته التشريعية منذ عدة أيام وتستمر شهراً كاملاً.

وعلى الرغم من نجاح الحكومة في الحصول على نحو 18 مليار دولار ضمن قانون الأمن الطارئ الذي أقره البرلمان أخيرا لتأمين استيراد الطاقة وتمويل المشاريع الخدمية المهمة، وتمويل صندوق الرعاية الاجتماعية، إلا أن مسؤولين يؤكدون استمرار حاجة البلاد للموازنة التي أعدت مسودتها بوقت سابق عند قرابة 90 مليار دولار.

والثلاثاء الماضي، أكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في كلمة ألقاها على هامش اجتماع لأعضاء حكومته أن «البلاد بحاجة إلى الموازنة كي تمضي الدولة بمشاريعها لخدمة المواطن».

لكن المحكمة الاتحادية جردت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي من كافة الصلاحيات، باعتبارها حكومة تصريف أعمال محدودة الصلاحيات ولا يحق لها اقتراح مشاريع القوانين المهمة مع إبطال كافة أوامر التعيين بالدرجات العليا التي صدرت خلال فترة تصريف الأعمال. وقال النائب في البرلمان العراقي أحمد حمة رشيد إن «الحكومة الحالية غير قادرة على إقرار موازنة البلد لهذا العام، وذلك لأنها لا تمتلك الصلاحيات لتشريع قوانين وفقا لما أقرته المحكمة الاتحادية»، واصفاً حديث الكاظمي حول ضرورة إقرار الموازنة «كذر الرماد في العيون لا أكثر».

وأوضح لـ«العربي الجديد»، أن «موازنة 2022 من المفترض أن تقر منذ نهاية العام الماضي إلا إن حالة الانسداد السياسي التي يعيشها العراق منذ ما يقارب 8 أشهر حالت دون ذلك».

واعتبرت عضوة اللجنة الاقتصادية في البرلمان عن دورته السابقة، نجيبة نجيب قرار المحكمة الاتحادية الأخير المتعلق بصلاحيات حكومة تصريف الأعمال، بأنه «قيّد يد الحكومة الحالية في ما يتعلق بإقرار الموازنة».

وأوضحت أن «تعقيد المشهد السياسي حول تشكيل الحكومة واستقالة نواب التيار الصدري من البرلمان كانت رسالة واضحة بأن الأزمة تتجه نحو التعقيد، لذلك فإن موازنة 2022 لن ترى النور هذا العام»، مشيرة إلى أنه حتى وإن تشكلت حكومة جديدة فإن الموازنة ستكون جزئية تكميلية لشهرين أو ثلاثة أشهر فقط».

وأشارت إلى أن «دخول العراق في الشهر السادس من العام الحالي من دون تشريع موازنة البلاد العامة سيحرم الحكومة من تسديد التزاماتها الداخلية والخارجية والإنفاق على متطلبات المشاريع والخدمات الضرورية للمواطنين». كذا، اعتبر الخبير الاقتصادي علي الفريجي أن الأزمة السياسية حول تشكيل الحكومة المقبلة أدخلت العراق في فوضى جديدة حول كيفية استثمار إيرادات ومقدرات الدولة».

وأشار في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «من الصعب إقرار الموازنة لهذا العام في ظل ما يشهده العراق من اضطرابات سياسية إلا إذا ما فاجأنا السياسيون بضرب القوانين والدستور وتعليمات الإدارة المالية للدولة»، مشيراً إلى أن العراق يدخل اليوم في فوضى اقتصادية تضاف إلى حجم التراكمات السلبية للسنوات السابقة».

العجز التجاري الياباني

سجلت اليابان ثاني أكبر عجز شهري في تجارة السلع بلغ 2,38 تريليون ين (17,7 مليار دولار) في مايو/ أيار الماضي، وكان ثاني أكبر عجز بعد عجز 2,80 تريليون ين المسجل في يناير/ كانون الثاني 2014، وبقيت البلاد في المنطقة الحمراء للشهر العاشر على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار السلع. ووفقا لبيانات وزارة المالية اليابانية الخميس، فإن قيمة الواردات زادت بنسبة 48,9 في المائة إلى 9,64 تريليونات ين، محطمة أعلى رقم قياسي للشهر الثالث على التوالي، بينما ارتفعت الصادرات 15,8 في المائة عن العام السابق إلى 7,25 تريليونات ين للشهر الخامس عشر على التوالي من الزيادة. وارتفعت قيمة واردات النفط للشهر الرابع عشر على التوالي إلى 1,07 تريليون ين.

(كارل كورت/ Getty)

أسماء في الأخبار

الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)، أكدت الخميس بدء عملية إصدار صكوك مقومة بالريال السعودي تصل إلى 3,9 مليارات ريال (1,04 مليار دولار)، وتستمر حتى 21 يوليو/ تموز. وقالت الشركة في بيان للبورصة إن المبلغ النهائي وشروط طرح الصكوك سوف يتم تحديدها «حسب ظروف السوق». ويبلغ الحد الادنى للاكتتاب مليون ريال والقيمة الاسمية مليون ريال، وسيحدد سعر طرح الصك وكذلك العائد حسب ظروف السوق. واشار البيان الى ان الفئة المستهدفة من الإصدار هي العملاء المؤسسيون والمؤهلون، مبينا ان الشركة قامت بتعيين شركة الراجحي المالية وإتش.اس.بي.سي السعودية وشركة الأهلي المالية كمديرين مشتركين للاكتتاب والطرح.

بنك الخليج الكويتي، أعلن الخميس موافقة مجلس الإدارة على البدء بأعمال الفحص النافي للجهالة والحصول على الموافقات المطلوبة من بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية بشأن تعاون مشترك واستحواذ بينه وبين البنك الأهلي الكويتي. وذكر البنك الأهلي يوم الإثنين ان المساهمين الرئيسيين فيه وفي بنك الخليج- وهما شركة الغانم التجارية وبهبهاني للاستثمار- طلبا النظر في مقترح الدخول في تعاون مشترك بين البنكين يتم بموجبه الاحتفاظ بكلا الكيانين وتحويل أحدهما إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مستقبل افضل، هو شعار رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها الاردن الخميس والمنبثقة عن مخرجات ورشة العمل الاقتصادية الوطنية. وتقوم الرؤية على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركنا أساسيا في هذه الرؤية المستقبلية.

عالم ما بعد رفع الفائدة الأميركية

مصطفى عبد السلام

عصر الدولار القوي، حركة سريعة للأموال، توديع عصر الأموال الرخيصة، تفشي الإفلاس والتعثر والبطالة، الاقتصاد الأميركي نحو الركود، قفزة في أسعار الأغذية والسلع، حالة غلاء أخرى تجتاح الأسواق، هذه أبرز ملامح عالم ما بعد قرار رفع الفائدة الأميركية.

فقد رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة بنسبة صدمت اقتصادات العالم وبشكل فاق التوقعات، وعطس البنك بشدة الأربعاء في مؤشر على إصابة الاقتصاد الأميركي بمرض التضخم الجامح، وبعدها أصيبت البنوك المركزية بإنفلونزا حادة وسارعت إلى رفع الفائدة لحماية عملاتها وأسواقها من «الدولرة» وزيادة الأسعار ونزوح الأموال. كما أصيبت الأسواق المالية بالسكتة، والاقتصاد العالمي بالرجفة الشديدة، لأن قرار الاحتياطي سيعيد رسم خريطة حركة الأموال، كما قد يتبعه حدوث تقلبات حادة في البورصات وهروب للأموال من الدول النامية، وربما يضع حداً لجموح العملات الرقمية.

رفع الفائدة الأميركية 075% مرة واحدة، وربما مثلها الشهر المقبل، يكتب عصرا جديدا للدولار القوي الذي يستأسد على العملات، وتخشى غضبته الدول الضعيفة التي تعاني ندرة في النقد الأجنبي، فقد ساعد ارتفاع الفائدة في الولايات المتحدة وتوقعات بلوغها 3,4% بنهاية العام في تعزيز الطلب على الدولار، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمته بنسبة 10% منذ بداية العام. ووضع الارتفاع القوي للعملة الأميركية دول العالم، خصوصا الناشئة التي لديها التزامات ضخمة بالدولار، تحت ضغوط ومخاوف ضخمة. فالدولار القوي يعيد رسم خريطة الديون، وتركيبة الاحتياطيات، ويزيد كلفة القروض والواردات، ويحدد مسارات العملات المحلية.

وبعد أن أكد الفيدرالي أن هناك زيادات أخرى لأسعار الفائدة في الطريق في 2022 و2023، فإن العالم هنا يودع عصر الأموال الرخيصة، وهي الظاهرة التي سادت الأسواق عقب تفشي كورونا، واستفاد منها كبار المستثمرين والمضاربين وقناصي الصفقات. ببساطة، ستدخل البنوك المركزية في دوامة، ترفع الفائدة على عملاتها بوتيرة أسرع من الفائدة الأميركية، وإلا فستفقد السيولة، وبالتالي تشهد اضطرابات شديدة في أسواق الصرف وخفض في قيمة العملات وربما حالات إفلاس وتعثر.

العالم سيتغير بخطى متسارعة في الفترة المقبلة، وأكثر المتضررين الدول حيث قفزات متوقعة في الدين العام واضطرابات في أسواق الصرف، والمستثمرون، حيث الارتفاع في تكاليف الاقتراض، أما المودعون فهم مستفيدون مؤقتا بشرط عدم الحصول على فائدة سلبية، ونجاح الدول في كبح جماح التضخم، وإلا فسيصبح الجميع خاسر.

إدارة السدود السودانية تطالب بعودة العمال المضربين

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

استنجد المدير العام لإدارة السدود في وزارة الري والموارد المائية السودانية المهندس أحمد الطيب أحمد، بمديري السدود الستة المعطلة عن العمل، مطالباً بعودة العمال لسد الفجوة في الإمداد المائي للزراعة بسبب الإضراب الذي ينفذه 718 عاملاً في السدود منذ الثاني من يونيو/ حزيران.

وكشف أحمد في خطاب عممه على مديري السدود المذكورة عن توقف الصيانة الدورية لبعض السدود فضلا عن تأثر الري بترعتي الجزيرة والمناقل وترعة حلفا الجديدة، ما يتطلب ضرورة الاستعانة بعدد من العاملين المضربين وغيرهم لتلافي الإشكالات التي خلقها الإضراب عن العمل والذي دخل يومه الرابع عشر. وقال المزارع بمشروع الجزيرة والمناقل مصطفى الطريفي لـ«العربي الجديد» إن توقيت الإضراب الذي ينفذه العاملون في السدود يضر كثيرا بالعروة الصيفية (موسم القطاف) ويؤدي إلى شلل كامل في الإنتاج، مشيرا إلى عجز وزارة الري عن صيانة وتأهيل الأعطال والبوابات لضمان انسياب العمليات بشكل طبيعي بسبب عدم توفير الميزانية المطلوبة لذلك من وزارة المالية. وقال الطريفي إن توقف الري بسبب الإضراب كارثي ويؤثر كثيراً على مشروع الجزيرة كون الري المقوم هو العملية الأهم في الزراعة والإنتاج.

ووصف سير التحضير للعروة الصيفية بالسيئ ولا يتجاوز الـ5 في المائة من النشاط الاعتيادي، وسيزداد سوءا مع إضراب العاملين في السدود. وقال إن الري في العروة الصيفية تكميلي، فيما يستعين المزارعون في المشروع بالأمطار التي تهطل في موسم الخريف غير أن كميات الأمطار كانت قليلة حتى الآن، كاشفا عن اضطرار عدد من المزارعين لعرض جزء من أراضيهم للإيجار ليتمكنوا من توفير تمويل لزراعة الجزء الآخر منها. وانتقد عمال السدود تباطؤ الحكومة في تنفيذ قرار إعادتهم للعمل بشركة التوليد المائي والطاقات المتجددة، بعدما تم تحويل تبعيتهم إلى وزارة الري والموارد المائية وتم حرمانهم من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها.

وقال مدير إدارة السدود الأسبق، خبير الري المهندس دياب قسم السيد لـ«العربي الجديد» إن إضراب العاملين يتسبب في مشاكل كبرى في الوقت الحالي خاصة أن البلاد الآن على مشارف فصل الخريف ما يتطلب الاستعداد للفيضانات بصيانة السدود.

نقابات عمالية

«شغّيلة» تونس يوقفون الإنتاج ويفرضون المعركة

اعلنها الاتحاد العام التونسي للشغل معركة. المشاركة الواسعة في إضراب الخميس فرضت معادلة جديدة للتفاوض مع الحكومة، وفتحت كل الاحتمالات امام التفاوض مع صندوق النقد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

طويت الخميس صفحة الإضراب العام في تونس، لتفتح صفحة جديدة في علاقة السلطة بالاتحاد العام التونسي للشغل عنوانها الأساسي "لَيّ الذراع" بين السلطة التنفيذية، التي تستأثر بالقرار السياسي، والنقابات العمالية التي تمتلك سلاح تحريك الشارع، وسط مخاوف من تداعيات الخلاف المفتوح على مشروع الاتفاق التونسي مع صندوق النقد الدولي. واختبر التونسيون، منذ الساعات الأولى للإضراب، شللاً تاماً في الخدمات الأساسية، وسط مشاركة عالية رغم محاولات الحكومة استخدام آلية التسخير، ومساعي الجهات المساندة للرئيس قيس سعيّد إفشال الإضراب العام وكسر قرار وقف العمل في 159 مؤسسة حكومية. وأكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، خلال كلمة ألقاها أمام تجمّع عمالي، أنّ الإضراب في القطاع العام نجح بنسبة 96,22 في المائة وأنه «لا خير في سلطة تنتهك حقوق العمال».

وطالب الطبوبي حكومة نجلاء بودن بالحرص على الالتزام بتعهداتها مع الاتحاد العام التونسي، على غرار حرصها على تعهداتها مع الدائنين في الخارج. وقال: «نحن متمسكون بحقوق العمال، وعلى الحكومة الإيفاء بالتزاماتها، فالعمال يعانون من جراء الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية». ودعا الحكومة إلى نشر الوثيقة التي قدمتها إلى صندوق النقد الدولي ومصارحة الشعب بتفاصيلها، وتابع: «نحن مع الإصلاحات التي تخدم مصلحة العمال، والمس بالقطاع العام سيكون على جثتنا». وقال الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل منعم عميرة، لـ«العربي الجديد»، إن الإضراب سجل نسب مشاركة عالية مؤكدا جاهزية كل هياكل المنظمة النقابية للدفاع عن حقوق الشغالين. وأضاف أن «الإضراب العام سار بشكل جيّد ووفق التراتيب التي أعلنت عنها المركزية النقابية»، مشيرا إلى أن النقابات الجهوية تجدّدت منذ الساعات الأولى من فجر الخميس لإنجاح التحرّك الاحتجاجي. وأعلنت الخطوط التونسية إلغاء رحلاتها المبرمجة بتاريخ الخميس وتاجيلها إلى أيام الجمعة والسبت والأحد. وقالت الشركة في بيان على صفحتها بفيسبوك إنّه يمكن لمسافريها المسجّلين في رحلات الخميس والمؤجّلة، استرجاع قيمة تذاكرهم أو تغيير الحجز مجّانا على مدى أسبوع كامل في حال عدم توافق توقيت السفرات المؤجّلة مع التزاماتهم. ويمثّل تمسك النقابات العمالية بمؤسسات القطاع الحكومي والاستعداد للدفاع عنها حتى آخر رمق فاتحة مواجهات جديدة بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يستمد جزءا كبيرا من ثقله النقابي من حضور هياكله داخل مؤسسات القطاع العام.

وراى رئيس منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبد الرحمن الهذيلي أن كرة إطفاء غضب النقابات أصبحت في مرمى السلطة، معتبرا أن الاتحاد العام التونسي للشغل يمارس صلاحياته الطبيعية في الدفاع عن حقوق الشغالين الأساسية بحمايتهم من السياسات التي تستهدف قوتهم وقدرتهم المعيشية. وأضاف الهذيلي، في تصريح لـ «العربي الجديد»، أن الحكومة مطالبة بإعادة النظر في علاقتها مع الاتحاد العام للشغل، وفتح صفحة جديدة تقوم على التشارك والتفاوض، من أجل إيجاد حلول تسهّل استعادة القطاع الحكومي دوره في توفير الخدمات العامة الجيدة للمواطنين ويزيد في نسب النمو العامة. ورجّح الهذيلي أن تهدأ الحركات الاجتماعية نسبيا خلال الشهرين المقبلين، على أن تعود بقوة مع بداية فصل الخريف، نتيجة تواصل الأسباب التي تحزك الشارع التونسي، وأهمها البطالة والغلاء وارتفاع نسبة الفقر وتراجع الخدمات العامة. واعتبر المتحدث أن خسائر الاقتصاد من توتر العلاقة بين السلطة التنفيذية والنقابات العمالية قد تكون مكلفة أكثر من الإضراب العام في حال تواصل التوتر وتصاعدت الإضرابات القطاعية، وهو ما يتطلّب عودة سريعة إلى طاولة المفاوضات في أقرب الآجال. ولا يتوقّع المهتمون بالشأن العام في تونس أن تعود الأمور إلى طبيعتها بعد إضراب الخميس، متوقّعين أن يكون الأخير الذي سجّل نسبة مشاركة عالية نقطة تحوّل في علاقة السلطة بالاتحاد. وتحتاج حكومة نجلاء بودن إلى توقيع اتحاد الشغل لتمرير وثيقة الإصلاح التي ستعرضها على صندوق النقد الدولي، وهو ما يفرض عليها العودة إلى طاولة المفاوضات وتقديم تنازلات. ويقرّ خبراء الاقتصاد كلفة يوم واحد من الإضراب العام ما بين 200 و300 مليون دينار، في بلد لا يتعدى مجمل ناتجه الداخلي الخام 40 مليار دولار وبعاني من نسب نمو ضعيفة لم تتجاوز 2,4 في المائة خلال الربع الأول من السنة الحالية.

الطبوبي دعا الحكومة لنشر الوثيقة المقدمة إلى صندوق النقد

ويعتبر قطاع النقل المتضرر الأول من إضراب الخميس بسبب توقف حركة نقل المسافرين برا وبحرا وجوّا، فيما تتصدر مؤسسات النقل الحكومي بكل فروعها قائمة الشركات الحكومية المتعثرة ماليا، والمرجحة لفتح رأس مالها للمساهمات الخاصة أو التفويت فيها للقطاع الخاص. كذلك تطاول تداعيات الإضراب قطاع السياحة والتصدير وشركات شحن السلع، التي اضطرت إلى إجراء تعديلات على برامج عملها على ضوء ترتيبات الإضراب. ورغم التأييد العمالي الواسع لقرار الإضراب العام والمشاركة المكثفة من قبل الموظفين، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل يواجه انتقادات كبيرة من طيف من التونسيين، ممن يعتبرون أن الإضرابات وتوتر المناخ الاجتماعي ساهمت في تردي الوضع الاقتصادي في البلاد ودفعت بالحكومات السابقة إلى الاستدانة.

محطة الباصات خالية في العاصمة (ياسين قايدي/ الأناضول)

وراى وزير المالية السابق سليم بسباس أن تعديل التوازنات المالية للدولة يقتضي التوافق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، لتفادي تداعيات الإضراب على العلاقة مع صندوق النقد الدولي وقدرة البلاد على النفاذ إلى القروض الخارجية. وقال بسباس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن التوافق بين السلطة التنفيذية والاتحاد العام التونسي للشغل مفتاح للمفاوضات مع الصندوق، الذي يطالب بالاتفاق حول خطة الإصلاح. واعتبر أن الإضراب العام يستبعد هذا التوافق، وبالتالي يكبح مضي تونس نحو اتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية، وهو ما يزيد من فجوات الموازنة التي تعاني من عجز قياسي وصعوبات في توفير التمويلات لباقي السنة. ورجّح وزير المالية أن يتاخر مجددا توقيع الاتفاق المالي بين صندوق النقد الدولي وتونس على ضوء المعطيات الجديدة وتوتر العلاقة بين النقابات العمالية والحكومة، بينما ترتفع حاجيات البلاد شهريا من العملة الصعبة للحفاظ على مخزون جيد من النقد الأجنبي في حسابات البنك المركزي وتفادي انهيار الدينار. وأضاف بسباس أن توتر الأجواء الاجتماعية يحرم تونس من استثمارات جديدة تتنفّع بها البلاد، بسبب هجرة رأس المال من منطقة التوتر بين روسيا وأوكرانيا نحو وجهات آمنة. واعتبر المتحدث أن تونس في الظرف الحالي ليست وجهة استثمارية آمنة اجتماعيا نتيجة الإضرابات وتداعيات ذلك على جذب رأس المال الأجنبي. وتوقع البنك المركزي التونسي مؤخرا توسع عجز الميزانية التونسية إلى 9,7 في المائة هذا العام، مقارنة بتوقعات سابقة عند 6,7 في المائة، بسبب قوة الدولار والزيادة الحادة في أسعار الحبوب. وقال محافظ البنك المركزي مروان العباسي إن تونس بحاجة إلى تمويل إضافي للميزانية يبلغ خمسة مليارات دينار (1,6 مليار دولار)، مؤكدا أن «الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد أصبح ضرورياً».

ويطالب الاتحاد العام التونسي للشغل بمشاركة واسعة في الإصلاح الاقتصادي، الذي تنوي الحكومة تطبيقه حفاظا على دوره الاجتماعي الذي تمارس فيه النقابات دورها الطبيعي في الدفاع عن حقوق الطبقات العاملة التي طحنها الغلاء على امتداد السنوات الماضية. ويرفض اتحاد الشغل الزجّ بحقوق الشغالين في مطحنة الخلافات السياسية في البلاد، معتبرا أن كل تحركاته مهنية بحتة ولا تعبّر عن أي موقف سياسي تجاه السلطة أو الرئيس قيس سعيّد. ويفترض وفق العرف النقابي أن يعود الاتحاد إلى هياكله، صلب المجلس الوطني، من أجل تحديد التحركات القادمة ووضع السيناريوهات الممكنة لتحقيق مطالب العمال، بينما يبقى تطور العلاقة بين السلطة والنقابات مفتوحا على أكثر من احتمال، بين تواصل التصعيد أو العودة إلى التفاوض السريع لتجنّب تعطيل المفاوضات مع المولين الخارجيين.

توقعات النمو الاقتصادي

بلغ الدين العام التونسي بحسب احدث بيانات رسمية لوزارة المالية 102 مليار دينار بينما تتارجح نسب النمو منذ اكثر من عشر سنوات ما بين 1 و3 في المائة. وسجل نمو الناتج المحلي الاجمالي للتونس 2,4 في المائة في الربع الاول 2022، على اساس سنوي. وقال معهد الاحصاء الحكومي، ان الناتج المحلي نما 0,7 في المائة مقارنة بالربع الاخير من عام 2021. بينما يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو الى 2,2 في المائة في 2022، من 3,1 في المائة مسجلة في 2021.

بروفايل

يواجه المستشار الالماني السابق غيرهارد شرودر تحديات ومشكلات، نظرا لقربه من فلاديمير بوتين، وارتباطاته بعالم الاعمال الروسي، خاصة شركات النفط العملاقة

(سيث غالوب/ Getty)

غيرهارد شرودر

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

أضحى المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر معزولاً، خصوصا بعد إعلانه أخيراً أنه لن ينضم إلى مجلس الإشراف على شركة «غازبروم الروسية». وقبل أيام، جرد البرلمان الألماني شرودر، والذي يوصف بأنه صديق رجال الأعمال، من امتيازات رسمية يتمتع بها، وطالبه البرلمان الأوروبي بالاستقالة من الشركات الروسية.

ودعا النواب المحافظون في البرلمان الألماني إلى أن يحرم من معاش تقاعده، غير أن نوابا في الأغلبية اعتبروا أن ذلك قد يعد مخالفا للدستور. هكذا سيواصل شرودر الاستفادة من معاش في حدود سبعة آلاف يورو وحماية الشرطة.

«سأربح المال»، هكذا أجاب غيرهارد شرودر عندما ساله صحافي عن مخططاته المستقبلية عندما سلم مقاليد المستشارية لأنجيلا ميركل في 2005. ذلك هدف سعى إليه على مدى الأعوام الأخيرة، إلى أن أضحى في بقعة الضوء منذ الغزو الروسي لأوكرانيا بسبب علاقاته مع فلاديمير بوتين.

وعمل المستشار الألماني السابق، في جماعات الضغط، واستغل في عمله ذاك «الصداقة» التي جمعته بفلاديمير بوتين والعلاقات التي نسجها عندما كان مستشاراً. غادر السلطة التي لا تدر مالاً كثيراً، ووضع رصيده من العلاقات في خدمة المجموعات البترولية الروسية مثل «روسنفت» التي التحق بمجلس إدارتها وكذا بمجلس إدارة شركة خط أنابيب «نوردستريم»، وبعدما كان أقر ذلك الخط بين ألمانيا وروسيا في أسابيعه الأخيرة في المستشارية، وقد كان الرجل البالغ من العمر 78 عاما يستعد للالتحاق في يونيو/ حزيران المقبل بمجلس الرقابة في «غازبروم» الروسية العملاقة. دأب على الدفاع في الكواليس عن تلك الشركات، ولم يتردد في الدفاع عن بوتين، بل إنه ندد، قبل الغزو، بما اعتبرها «استفزازات» أوكرانية، ما يفسر في تصوره ردود الأفعال الروسية.

مواقف دفعت قادة في الحزب الاشتراكي الألماني إلى قطع الصلات معه، بل إن أغلبية الألمان اعتبروا أن مواقفه غير مناسبة في الأزمة الحالية، بعدما كانوا صدموا إثر التحاقه بغازبروم، حيث إن سلوكه منذ مغادرة المستشارية دفع العديد من النواب إلى سن مدونة للسلوك، بعدما أثاروا مسألة الالتزام السياسي والمصالح الخاصة. ورغم الانتقادات، واصل شرودر حياته كمتقاعد نشيط، إذ أكد لوسائل الإعلام الألمانية، أنه يربح عشر مرات ما كانت تحصل عليه المستشارة ميركل، فبالإضافة إلى علاقاته مع المجموعات العملاقة الروسية، عمل مستشارا لبنك الأعمال روتشيلد والناشر السويسري «ريجبي» ومجموعة طاقة المانية واشتغل متصرفا مستقلا بالمجموعة البترولية TNK-BP. وأضحت علاقته بروسيا محرجة لألمانيا وخاصة للمستشار أولاف شولتز، خاصة أنه لم ينسحب مبكرا من الشركات التي شغل فيها مناصب عليا في روسيا، بينما عمدت عدة مدن إلى تجريده من أوسمة استحقها في السابق، وتعالت أصوات في الحزب الاشتراكي الديمقراطي لإقالته، هو الذي أكد أنه لا ينوي الانسحاب إلا إذا اتخذت روسيا قرارا بمنع الغاز عن بلده.

هو نموذج للسياسيين الذين صعدوا من قاع المجتمع إلى القمة. ولد شرودر قبل 78 عاما في قرية بويستفاليا، قضى والده العامل في الحرب، وتزوجت أمه مرة ثانية. بدأ بعمل صغير، بعد المدرسة الابتدائية لم يستطع ولوج الثانوية، غير أنه تمكن بفضل دروس مسائية من الحصول على البكالوريا، والاستفادة من منحة باعتباره من يتامى الحرب، والالتحاق بالجامعة، حيث درس الحقوق وأصبح محامياً. التحق بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في 1963، وأضحى رئيسا للشبيبة الاشتراكية في 1978، والتحق بالبرلمان، حيث سطع نجمه في حزبه، وتقلد العديد من المهام، وأصبح مؤهلا للمنافسة على المستشارية، ليخلف هيلموت كول في 1988.

مساره قبل المستشارية وبعدها، يعكس الديماغوجية السياسية؛ فالماركسي السابق يوصف بأنه تحول بنوع من الانتهازية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، منتقلا من اليسار إلى المركز، إذ إن عشقه للسلطة جعله يتخفف من الأرثوذكسية النظرية التي ميزت الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

عندما يتناول المراقبون تجربته في الحكم في ألمانيا، يعتبر بعضهم أن حصيلتها نموذجية إلى درجة وصفه بمطلق النهضة الاقتصادية التي جعلت البلد أكثر تنافسية، بينما يرى البعض الآخر أنه تسبب في تراجع الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

أخبار

العراق يبدأ سداد ديونه لإيران

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، البدء فعلياً بعملية سداد ديون الغاز الإيراني، فيما أكدت أن حاجة العراق تصل إلى أكثر من 50 مليون متر مكعب من الغاز يومياً لتشغيل محطاته الكهربائية.

ويعتمد العراق على الغاز الإيراني لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، وكان وزير الكهرباء العراقي عادل كريم قد أكد الحاجة للغاز الإيراني لفترة ما بين 5 إلى 10 سنوات.

وفقا للمتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد موسى، فإن «الحكومة العراقية بدأت دفع مستحقات الغاز الإيراني المتأخرة عن العام 2020 عبر الاقتراض الداخلي من المصرف العراقي للتجارة، وأودعت الأموال من قبل وزارة المالية بصندوق الاعتماد». وأكد أن «إجراءات الدفع ستكتمل خلال اليومين القادمين، علما أن موضوع الالتزامات المالية تجاه إيران يعد من المشاكل المُرحلة من قبل الحكومات السابقة، وقد تحملتها الحكومة الحالية، عبر التوجه نحو الاقتراض الداخلي لسداد الديون».

التجارة بين الأردن وتركيا

أعادت أزمة الإمدادات العالمية، إحياء فكرة خط تجاري بين أوروبا والأردن وبالتحديد تركيا، لضمان طرق ملاحية موثوقة للإمدادات الواردة إلى المملكة والصادرة منها. هذه التطورات العالمية، قد تدفع الأردن وتركيا إلى تفعيل خط «رورو» بين البلدين، والذي تم الاتفاق عليه قبل نحو 6 أعوام.

«رورو» هو أسلوب يُستخدم في نقل البضائع بين البلدان، عبر خط بحري، يتم من خلاله تصدير المنتجات على شاحنات، تنقلها عبّارات تُسمى «سفن الدحرجة». وهذه السفن مصممة لحمل السيارات والقاطرات والشاحنات، التي تحمل بضائع بين ميناءين اثنين، ثم تتابع طريقها برا.

الخطوط القطرية تتحول للربح

أعلنت الخطوط الجوية القطرية الخميس تحقيق ربح سنوي بلغ 5,6 مليارات ريال قطري (1,54 مليار دولار)، مقارنة بخسائر بلغت 14,8 مليار ريال في العام السابق. وقالت الشركة في بيان إن إيراداتها بلغت 52,3 مليار ريال خلال السنة المنتهية في 31 مارس/ آذار مقابل 29,4 مليارا قبل عام.

ضمانات للديون في زامبيا

حث صندوق النقد الدولي دائني زامبيا الخميس على تقديم تأكيدات بشأن تعاملهم مع ديون الدولة الواقعة في الجنوب الأفريقي من أجل إطلاق برنامج دعم من صندوق النقد الدولي وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وتسعى زامبيا لتخفيف ديونها الخارجية التي تزيد عن 17 مليار دولار. تتم إعادة هيكلة الديون في إطار مشترك جديد تدعمه مجموعة العشرين من الاقتصادات الرئيسية وتتم مراقبتها عن كثب، حيث من المحتمل أن تشكل سابقة لبلدان أخرى تعاني من ضائقة مماثلة. وفي إطار مجموعة العشرين من المفترض أن تكون الأولوية إلى تمديد آجال استحقاق الديون، في حين أن الحسم مخصص للحالات الاستثنائية. في قلب برنامج الدعم لزامبيا يوجد تسهيل ائتماني ممتد بقيمة 1,4 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات تم الاتفاق عليه على مستوى خبراء صندوق النقد الدولي في ديسمبر.

أسواق

تحضير المدينة الاقتصادية بين الأردن والعراق

يسعى كل من العراق والاردن إلى تعزيز التبادل التجاري بينهما، وذلك عبر مجموعة من الاتفاقيات والمشاريع والخطط، آخرها إنشاء مدينة اقتصادية مشتركة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قال مسؤول أردني إن الأردن والعراق سيبدآن، خلال يونيو/حزيران الجاري، في الإجراءات التنفيذية اللازمة لإنشاء مشروع المدينة الاقتصادية المشتركة المتفق على إقامتها على الحدود بين البلدين. وأوضح المسؤول، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «سيُدعى الشركات العراقية والأردنية المختصة والمؤهلة للتقدم بطلبات لغايات المنافسة فيما بينها على اختيار الجهة الاستشارية للمشروع في هذه المرحلة، بحيث تعد الدراسات اللازمة والمتطلبات المتعددة لإقامة المدينة بالسرعة الممكنة».

وأشار إلى أنه جرى رصد المخصصات المالية اللازمة لأغراض إعداد الدراسات من قبل الجانبين، وذلك خلال اجتماعات مشتركة في عمّان الشهر الماضي، ترأسها وزير الصناعة والمعادن العراقي منهل الخبّاز ووزير الصناعة والتجارة الأردني يوسف الشمالي. وتابع أنه بعد انتهاء الجهة الاستشارية من أعمالها، ستُدعى الشركات المطورة لتقديم عروض إنشاء المدينة التي ستبلغ مساحتها 20 ألف دونم (الدونم يعادل ألف متر مربع)، مشيرا إلى أن هذه الدعوة لن تكون خاصة بالشركات العراقية والأردنية، وإنما ستكون للشركات من مختلف دول العالم.

وأكد أن الحكومتين الأردنية والعراقية تحرصان على إنجاز المشروع وتجاوز العقبات التي يمكن أن تواجهه، كون إنشاء المدينة الاقتصادية سيسهم في إحداث التنمية المطلوبة في مساحات واسعة غربي العراق وشرقي الأردن، إضافة إلى أنها ستشكل نقطة جذب استثمارية منافسة على مستوى المنطقة، لافتا إلى أنها ستتمتع بمزايا وحوافز خاصة لجذب المستثمرين من مختلف البلدان، لا سيما العاملين في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية. وأشار إلى أن الاستثمارات التي ستنشأ في المنطقة ستتمتع بأسعار مخفضة للطاقة والمشتقات النفطية وتخفيضات جمركية وضريبية، وربما إعفاءات لفترة كافية بعد تشغيل المنطقة.

وكانت الحكومتان الأردنية والعراقية اتفقتا، قبل أربع سنوات، على إقامة المدينة الاقتصادية المشتركة، وجرى تحديد النطاق الجغرافي لها وتخصيص الأراضي لغايات المشروع. كما كلفت الحكومتان الشركة العراقية الأردنية للصناعة، المملوكة لهما مناصفة، بالعمل على تنفيذ المشروع وإنجاز كافة المراحل اللازمة له، بما في ذلك اختيار المطور والتعاقدات اللازمة لأجل ذلك. وبحسب المسؤول الأردني، لا توجد حاليا تقديرات أولية لتكلفة المشروع، موضحا أن ذلك يعتمد على الدراسات وعمليات التقييم التي سيقوم بها الاستشاري، لكنه أكد أن العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع كبير، خاصة أنه سيعمل على إنعاش القطاعات الاقتصادية واللوجستية التي تضررت كثيراً بسبب الأوضاع التي مر بها العراق على مدى أكثر من 15 عاماً. ويرتبط الأردن والعراق بعلاقات اقتصادية قديمة، لكنها تراجعت كثيراً بسبب الاضطرابات الأمنية في العراق والمنافسة الشديدة التي تشهدها السلع الأردنية هناك. ووقع البلدان مؤخرا اتفاقية للتعاون في المجالات الصناعية، إضافة إلى مصر، بهدف بحث مجالات التكامل في المجالات الصناعية المختلفة، والتركيز على القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة المقبلة، والتعاون أيضا في مجال تعزيز الأمن الغذائي ومواجهة التحديات الراهنة والمخاوف العالمية على المخزون الغذائي.

الأردن يسعى لتعزيز تجارته مع العراق (زياد العبيدي/ فرانس برس)

تبادل تجاري

مساع لتنشيط التجارة بين المغرب والسعودية

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لا يُرضي مستوى المبادلات التجارية بين المغرب والسعودية رجال الأعمال والمسؤولين في البلدين، رغم التأكيد في عدة مناسبات على معالجة مشكلة النقل البحري المباشر بين الدولتين، بالإضافة إلى توضيح التدابير ذات الصلة بالتجارة. وحضر إلى المغرب رجال أعمال سعوديون للبحث على مدى ثلاثة أيام مع نظرائهم في المغرب المساهمة في حل مشاكل النقل البحري والغذاء والدواء والمواصفات والمقاييس وحماية المستثمرين.

وكان تقرير سابق لمجلس الأعمال المغربي - السعودي، توقع أن يساهم النقل البحري في زيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 20 في المائة، كما يترقب أن تنقلص كلفة النقل. وسبق أن طرحت مسألة توسيع نشاط النقل بين البلدين إلى بلدان أخرى من أجل زيادة مردودية التجارة، التي ستكون دون الانتظارات، فيما لو اقتصر نشاط أسطول النقل البحري على خط جدة وطنجة. وأكد وزير الصناعة والتجارة المغربي، رياض مزور، الذي زار السعودية في أبريل/نيسان الماضي، على ضرورة العمل من أجل إتاحة نظام لوجستيك ما يسهل فتح خط النقل البحري، بما يدعم المبادلات التجارية. وشدد على ضرورة خفض التكاليف المرتفعة للنقل البحري، في الوقت نفسه الذي تم التأكد من إحداث نظام صناعي مندمج بهدف تنمية فرص الاستثمار.

وتحدث علي برمان اليامي، رئيس مجلس الأعمال المغربي - السعودي، خلال اجتماع مع المصدرين المغاربة، الثلاثاء، عن تفاصيل حول شركة النقل البحري المزمع إطلاق خطها بين البلدين والتي ظلت مشروعا على مدى العقود الماضية. وأكد على أنه تم إنشاء تلك الشركة مع شريك مغربي، حيث تعود ملكيتها لهما مناصفة، مؤكدا على أنه تم الحصول على الرخصة الحصرية، مشيرا إلى أنه تم الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة بالخط البحري الذي سيربط بين مدينتي طنجة وجدة، حيث ينتظر أن ينطلق قريبا. وشدد، في اللقاء الذي نظم بين مصدرين مغاربة ورجال أعمال سعوديين بالدار البيضاء، على أن النقل البحري عائق أمام التبادل التجاري بين البلدين، رغم وجود وسائل نقل أخرى مثل النقل الجوي الذي يساهم في التجارة بين البلدين. ويراد من تلك الشركة تفادي الوضعية الحالية، التي تفضي إلى إنجاز المبادلات عبر دول ثالثة، فقد وصلت خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري عبر دول ثالثة إلى ميناء جدة السعودي 90 ألف حاوية من المغرب، حيث تم ذلك عبر دول ثالثة. تلك وضعية لا ترضي جمعية المصدرين المغربية التي تؤكد على أن الاعتماد على إنجاز المبادلات عبر دول ثالثة يحرم الفاعلين الاقتصاديين من أرباح مهمة، داعية إلى التوجه نحو معالجة مشكلة النقل البحري. وعبّر اليامي، عن التطلع إلى الوصول لاتفاقية بين البلدين تخدم الميزان التجاري بين البلدين، بعدما وصلت المبادلات بينهما في العام الماضي إلى 1,7 مليار دولار.

واعتبر جواد الكردودي، رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن نقل السلع عبر موانئ دول أخرى، نحو المملكة العربية السعودية أو المغرب، مكلف جدا، وينال من تنافسية السلع، ما يقتضي معالجة هذا المشكل. ورأى أنه يتوجب حل مشكلة النقل البحري بين البلدين، حيث يمكن أن يعطي ذلك إمكانية بلوغ أسواق تتجاوز السعودية في المنطقة من أجل ضمان مردودية أكبر، كما سيتيح للسعودية الولوج لأسواق قريبة من المغرب. غير أنه أكد على أن معالجة مشكلة النقل التي ظلت معلقة على مدى عقود، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تعاطى المصدرون المغاربة مع السوق السعودية في إطار تكتلات للتصدير تحظى بدعم الدولة المغربية، بما يساعد على خفض التكاليف التي تستمر بالارتفاع. وشدد على ضرورة توفير معطيات حول السوق السعودية للمستثمرين والمصدرين المغاربة، وذلك ضمن رؤية حول المبادلات تتناول العلاقات بين الدول العربية، في سياق تنويع الأسواق، عوض الاقتصار على الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة وبعض البلدان الآسيوية. وأشار الكردودي إلى ضرورة التوفر على معرفة عميقة بالسوق السعودية، وهو أمر يمكن أن تساعد فيه التمثيليات الدبلوماسية المغربية، التي رأى أنها مؤهلة كي تعطي لرجال الأعمال المغاربة فكرة واضحة حول طبيعة السوق السعودية.

الغلاف

من المتوقع أن تواجه الأسواق الناشئة تداعيات خطرة بعد رفع الفائدة الأميركية التاريخي يوم الأربعاء. من بين هذه التداعيات حدوث اختلالات مريعة في موازنات الدول النامية ربما تقود تلقائياً إلى نفاد احتياطاتها من العملات الصعبة والعجز عن خدمة ديونها

الفائدة في أميركا والهزة في العالم

الأسواق الناشئة تحت رحمة الدولار: هروب المستثمرين وجفاف السيولة

المستثمرون يراقبون تداعيات تشديد السياسة النقدية التاريخي على وول ستريت (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

صحيح أن رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة حصل في أميركا، إلا أن التداعيات طاولت الاقتصاد العالمي وأسواق المال والبورصات وأسعار السلع والطاقة والذهب والعملات الرقمية وسياسات البنوك المركزية العالمية والتي اندفعت نحو السير على خطى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي حيث سارعت البنوك المركزية في بريطانيا وسويسرا وأستراليا والبرازيل وكندا وغيرها نحو رفع سعر الفائدة على عملاتها، كما سبق هذه البنوك رفع 4 بنوك خليجية في السعودية وقطر والإمارات والبحرين سعر الفائدة مباشرة عقب قرار الفيدرالي وبنسبة مماثلة، في حين رفع بنك الكويت المركزي السعر بنسبة ربع في المائة. وسارع المستثمرون حول العالم نحو حيازة الدولار الذي بات قوياً خاصة مع وجود توقعات قوية برفع الاحتياطي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع شهر يوليو المقبل وربما أكثر، بعد زيادة قوية حدثت مساء الأربعاء، كما توقع بنك «باركليز» البريطاني أمس.

ومن المتوقع أن يكون لقرار الفيدرالي تأثيرات واسعة على كل الاقتصاد العالمي خاصة الدول النامية التي تعتمد على الاقتراض الخارجي في تمويل عجز الموازنة وسد الفجوات التمويلية، كما سيكون للقرار تأثيرات سلبية على قطاع الأعمال والمستهلكين في جميع أنحاء العالم من حيث زيادة كلفة الإنتاج، وأخرى إيجابية على أصحاب المدخرات والمودعين الذين يحصدون عوائد أعلى. على مستوى أسواق المال، ينتاب القلق المستثمرين الكبار في سندات الدين السيادية وسندات الشركات في الأسواق الناشئة المصدرة بالدولار في أعقاب رفع الفائدة الأميركية بنسبة 0,75% مساء الأربعاء لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يصاحب زيادة الفائدة ارتفاع في سعر صرف الدولار، وربما يقود ذلك تلقائياً إلى نقص في الدولارات المتاحة للاستثمار في الأسواق الناشئة. وعلى الرغم من أن مؤشر العملات في وكالة بلومبيرغ أظهر نهار أمس تراجعاً في سعر الدولار أمام جميع العملات الرئيسية، عدا الدولار الأسترالي والدولار الهونغ كونغي، إلا أن هذا التراجع ينظر إليه المحللون على أساس أنه تراجع طارئ وبعكس إلى درجة ما مبيعات وقتية لجني الأرباح أكثر منه تراجعاً حقيقياً. وتتركز المخاوف بشأن تداعيات رفع الفائدة الأميركية على الاقتصاد العالمي على 3 مستويات وفق محللين، وهي، مخاطر ارتفاع فاتورة الواردات في الدول الناشئة، وارتفاع كلفة الديون الخارجية، ومخاطر الاستقرار المالي الذي سيهدد موازنات العديد من الدول.

ويرى مصرف «جي بي مورغان» في تقرير بهذا الشأن، أن رفع الفائدة الأميركية ربما يشعل أزمة تخلف في سداد الديون بالدول الناشئة، لأنه سيرفع من كلف الدين السيادي في جميع الدول. ويشير إلى أن ارتفاع كلف الدين السيادي العالمي يتزامن مع تداعيات العقوبات الغربية على روسيا والحرب في أوكرانيا وتداعياتها السالبة على ارتفاع فواتير استيراد الغذاء والطاقة. على مستوى الصدمة الدولارية حتى الآن واجهت الاقتصادات الناشئة هروباً متواصلاً في رأس المال من أسواقها إلى السوق الأميركي. وتقول بيانات معهد التمويل الدولي في واشنطن إن حجم «الأموال الصافية» التي هربت من الأسواق الناشئة في شهر مارس/آذار الماضي بلغ 9,8 مليارات دولار. والأموال الصافية تعني خصم الأموال التي دخلت الأسواق الناشئة من إجمالي الأموال التي خرجت منها. وحسب بيانات المعهد على موقعه فإن معدل هروب رأس المال تواصل في شهور الربع الثاني من العام الجاري. على صعيد منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يلاحظ أن الدول التي تعتمد على استيراد السلع الغذائية والوقود ستكون الأكثر تأثرا بارتفاع سعر صرف الدولار بعد زيادة الفائدة الأميركية، كما أن الدول ذات الديون السيادية المرتفعة ستواجه صعوبات مالية بسبب ارتفاع كلفة خدمة الدين الخارجية. ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي بهذا الصدد إلى أن الديون السيادية ارتفعت بنهاية العام الماضي إلى 1,08 تريليون دولار. كما تشير وكالة «ستاندرد آند بورز» إلى أن دولا مثل مصر وتونس وليبيا وسلطنة عمان والبحرين ستواجه صعوبات مالية بسبب ارتفاع فواتير استيراد الغذاء، حيث ارتفعت أسعار القمح المستورد عبر البحر الأسود بنسبة 45,9% إلى 394 دولاراً للطن في المتوسط في مايو/ أيار الماضي. ويرى تحليل الوكالة الأميركية أن هذا الارتفاع في أسعار القمح سيقلل من حجم الاحتياطات المتاحة بالبنوك المركزية لهذه الدول وربما تحتاج إلى مساعدات من المؤسسات الدولية. على صعيد الأسواق الناشئة، يرى مصرف «جي مورغان» الأميركي الذي يراقب مؤشر الاستثمار في «اليورو بوندز». ويرى محللون أن رفع الفائدة الأميركية ستكون له تداعيات خطرة على معدل السيولة الدولارية في الأسواق الناشئة وحتى في الأسواق المتقدمة. وفي هذا الصدد يلاحظ أن معدل الفائدة على السندات السيادية في إيطاليا اقترب يوم الثلاثاء من 4%. وهو معدل يعكس قلق المستثمرين من الديون السيادية حتى في الاقتصادات الناشئة وسط تأثير الدولار المرتفع على التصنيف السيادي للدول. في ذات الصدد قال الخبير الاقتصادي بمعهد التمويل الدولي في واشنطن، روبن بروكس، إن هنالك تدهوراً في مستوى السيولة بسوق السندات العالمية ليس فقط في الأسواق الناشئة، ولكن حتى في أوروبا. ويشير في تغريدة على تويتر يوم الأربعاء، إلى أن «رفع الفائدة الأميركية سيسبب أخطاراً لجميع الأسواق الناشئة» على الرغم من أنه يضيف: ربما يكون ارتفاع أسعار السلع مفيداً لبعض الأسواق الناشئة، خاصة تلك التي تصدرها مثل دول الخليج التي تصدر النفط والغاز الطبيعي، ولكنه سيكون سيئاً للدول الناشئة التي تستوردها.

> يتزامن رفع الفائدة مع غلاء الغذاء والطاقة في البلدان المستوردة

من جانبهم، يرى محللو شركة «تيلمير» الأميركية أن معدلات الفائدة على السندات السيادية في 27 دولة من دول الاقتصادات الناشئة تجاوزت نسبة الفائدة عليها حاجز 10% حتى قبل رفع الفائدة على الدولار الذي حدث يوم الأربعاء. وبالتالي فإن الفائدة على سندات الدول الناشئة ربما تصل إلى مستويات مرتفعة خلال العام الجاري مع تواصل ارتفاع الدولار. ونسبة 10% تعد من المستويات التي تدخل الدولة في قائمة السندات «عالية المخاطر» التي يتفادى المستثمرون التعامل فيها. على الصعيد الأميركي، يتوقع تحليل لمركز « بيتر جي بيترسون» الأميركي للدراسات المالية في نيويورك، أن ارتفاع الفائدة الأميركية سيقود إلى زيادة كبيرة في كلف خدمة الدين السيادي الأميركي. وكان مكتب الميزانية في الكونغرس قد قدر أن ترتفع كلفة خدمة الدين السيادي هذا العام الجاري 2022 إلى نحو 399 مليار دولار، وأن يتواصل ارتفاع كلفة الدين السيادية إلى ثلاثة أضعاف حجمه الحالي خلال العقد المقبل بين أعوام 2023 وحتى العام 2032، لترتفع كلفة الخدمة على الميزانية الأميركية إلى 442 مليار دولار في العام المقبل، وتقفز إلى 1,2 تريليون دولار في العام 2032. وبالتالي يقول مركز «بيتر جي بيترسون»، إن إجمالي خدمة الدين السيادية سيبلغ خلال العقد المقبل 8,1 تريليونات دولار. ويشير إلى أن هذا الارتفاع الكبير في خدمة الدين سيقود تلقائياً إلى ارتفاع العجز بالميزانية الأميركية وسيضطرها إلى دخول سوق السندات لمزيد من تمويل الإنفاق. وعلى الرغم من أن رفع الفائدة الأميركية يزيد من جاذبية الأصول الأميركية بالنسبة للمستثمرين الأجانب بسبب العائد الاستثماري وحاجتهم للدولارات، كما يقلل كذلك من كلف الواردات الأميركية، إلا أنه في المقابل يضغط على الشركات الأميركية التي لديها ديون كبيرة كما يهدد أصحاب القروض العقارية في الولايات المتحدة.

تراجع إعانة البطالة

انخفض عدد الطلبات المقدمة للحصول على إعانة البطالة في الولايات المتحدة خلال الاسبوع الماضي، لكنها لا تزال قرب اعلى مستوياتها في خمسة اشهر. وكشفت بيانات وزارة العمل الاميركية عن انخفاض عدد طلبات إعانة البطالة الاولية 3 آلاف طلب الى 229 الف في الاسبوع المنتهي في 11 يونيو/ حزيران، مقارنة مع مستوى الاسبوع السابق المعدل بالرفع بمقدار ثلاثة آلاف طلب الى 232 الفاً. ومعدل البطالة من العوامل الحاسمة في نجاح سياسة التشديد النقدي لكبح جماح التضخم.

صدمة في أسواق الذهب

لندن ـ **العربي الجديد**

انخفضت أسعار الذهب، الخميس، تأثراً بقرار الاحتياطي الفيدرالي، لكن رغم التراجع، نسبت وكالة بلومبيرغ إلى مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري توقعه في مذكرة أمس، انتعاش الطلب على الذهب في الأسواق الناشئة خلال النصف الثاني من العام. وأضاف أن تراجع أسعار المعدن الأصفر يعود إلى صدمة كبيرة تتعلق بالثروة على خلفية ضعف اليوان عقب التداعيات الاقتصادية لعمليات الإغلاق المرتبطة بالوباء في الصين. وخلال الربع السنوي الجاري، تراجعت أسعار الذهب بأكثر من 6% بسبب تزايد التوقعات باتجاه الاحتياط الفيدرالي نحو تشديد أكثر قوة للسياسة النقدية بسبب التضخم. وحسبما نقلت «بلومبيرغ»، أبقى البنك على السعر المستهدف للمعدن النفيس لمدة 12 شهراً عند 2500 دولار، لكن البنك عدل سعره المستهدف للذهب لأجل ثلاثة وستة أشهر إلى 2100 دولار و2300 دولار، بدلاً من 2300 و2500 دولار.

ويرى محللو البنك الأميركي أن أزمة الغذاء والطاقة الحالية وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد تعرّض عملات الأسواق الناشئة الأخرى للضغط. وأضاف غولدمان ساكس أن التأثير السلبي لذلك التراجع في الثروات أثر بأسعار الذهب، ما انعكس على تصفية العقود الآجلة قصيرة الأجل والمراكز الاستثمارية لصناديق الاستثمار المتداولة الحساسة لاتجاهات الدولار.

محلّ مجوهرات بمدينة روالبندي في باكستان (Getty)

سويسرا ترفع الفائدة للمرة الأولى منذ 15 عاماً

الفرنك السويسري يرتفع عقب قرار رفع الفائدة (Getty)

بازل ـ **العربي الجديد**

رفع المركزي السويسري سعر الفائدة للمرة الأولى منذ سبتمبر 2007، ليُنهض بذلك إلى البنوك المركزية الكبرى في تشديد السياسة النقدية لمواجهة التضخم. وقرر البنك الخميس رفع الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى -0,25% من مستوى -0,75% المقرر منذ عام 2015، وقال صانع السياسة بقيادة محافظ البنك، توماس جوردان، إنه قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التشديد. وأشار البنك في بيان إلى أنه لا يمكن استبعاد أن تكون الزيادات الإضافية ضرورية في المستقبل المنظور من أجل تحقيق استقرار التضخم. وجاء القرار غير المتوقع بعدما رفع الاحتياطي الفيدرالي الأربعاء سعر الفائدة 75 نقطة أساس، وهي الوتيرة الأكبر منذ عام 1994، بسبب ارتفاع التضخم. وارتفع الفرنك السويسري مقابل اليورو والدولار عقب قرار رفع الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، وإشارة مسؤولي البنك إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التشديد النقدي. وارتفع الفرنك بنسبة 1,69% إلى 1,0209 مقابل اليورو، وصعد 1,25% عند 0,9818 أمام الدولار. كذلك رفع المركزي السويسري أيضاً توقعاته للتضخم للعام الحالي إلى 2,8% بدلاً من تقديراته السابقة الصادرة في مارس والبالغة 2,1%، ويتوقع وصول التضخم إلى 1,9% و1,6% في عامي 2023 و2024 على الترتيب.

بريطانيا تحذو حذو الآخرين لحماية الاسترليني

لندن ـ **العربي الجديد**

رفع بنك إنكلترا، البنك المركزي البريطاني، الخميس أسعار الفائدة للمرة الخامسة على التوالي، بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 1,25 بالمئة، وهي المرة الأولى منذ يناير 2009 التي يكون فيها سعر الفائدة أعلى من 1%، في وقت تكافح فيه البلاد لكبح جماح التضخم الذي يعصف بالأسواق. وألمح صانعو السياسة بقيادة محافظ البنك، أندرو بيلي، إلى أنهم قد ينضمون إلى الاتجاه العالمي المتزايد لرفع إضافي إذا استمر التضخم. وذكرت لجنة السياسة النقدية في بيان الخميس أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة التضخم إلى مستهدف 2% بشكل مستدام على المدى المتوسط، وأن سرعة وتوقيت أي رفع للفائدة سيعتمد على التوقعات الاقتصادية والضغوط التضخمية. وارتفع التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته في أربعين عاماً عند 9% في إبريل، مع صعود أسعار الطاقة والغذاء.

وقال البنك في بيان، الخميس، إن لجنة السياسة النقدية تتوقع مزيداً من الضغوط على الاقتصاد المحلي وتباطؤاً في نمو الناتج المحلي خلال النصف الأول من العام الجاري. وذكرت أن تقديراته تشير إلى أن التضخم يحلول الربع الأخير من العام الجاري قد يزيد قليلاً على 10 بالمئة، قبل أن يتراجع إلى 2 بالمئة في غضون عامين. وتأتي توقعات التضخم خلال فترة العامين المقبلين، بناءً على مسار أسعار الفائدة الذي يتبعه بنك إنكلترا، والذي يواصل تسجيل زيادات متسارعة فيه لكبح جماح التضخم. وكان الناتج المحلي الإجمالي البريطاني أضعف من المتوقع في إبريل/نيسان الماضي إذ سجل انكماشاً بنسبة 0,3 بالمئة، مقارنة بتوقعات بنمو 0,1 بالمئة. وتوقع البنك المركزي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,3 بالمئة في الربع الثاني ككل، وهو أضعف مما كان متوقعاً في تقرير مايو/أيار، بينما تتراجع ثقة المستهلكين في البلاد. والشهر الماضي، أظهرت بيانات حكومية أن مؤشر التضخم بأسعار المستهلكين في بريطانيا ارتفع إلى 9 بالمئة في إبريل/نيسان الماضي، مسجلاً أعلى قراءة منذ 40 عاماً، مقارنة بـ 7 بالمئة في الشهر السابق له.

ووسط عمليات بيع مكثفة في سوق الصرف خلال الشهر الجاري، تراجع سعر صرف العملة البريطانية إلى مستويات حول 1,23 دولار، ويرى محللون أن الجنيه الإسترليني قد يتراجع أكثر مقابل العملات الرئيسية خلال العام الجاري، بسبب ضغوط النمو والتضخم التي يعاني منها الاقتصاد بسبب تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا. وإلى جانب ارتفاع معدل التضخم وانكماش النمو الاقتصادي، يعاني الإسترليني من تراجع العائد على سندات الخزينة البريطانية أجل 10 سنوات، إذ انخفض العائد إلى نحو 1,85% حسب بيانات «باوند ستراليغ» في الأسبوع الماضي.

محلّ صرافة في لندن (Getty)

الرؤية

كيف تهزم أميركا التضخم الجامح؟

عبد الحافظ الصاوي

رفع الفيدرالي الأميركي عبر الفائدة 0,75%، لمواجهة التضخم المتزايد، الخطوة غير كافية، لأن أصل التضخم هذه المرة ليس نتيجة سياسة التيسير الكمي، بل بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة. ووفق أدوات السياسة النقدية الرأسمالية، فإن رفع الفائدة يستخدم لمعالجة التضخم، ويعد مهمًا في الوضع الأميركي الحالي، ولكنه غير كاف، فعلى أميركا أن تصل لحل لمشكلة ارتفاع أسعار الطاقة، وغير ذلك فلن تُؤتي سياسة رفع سعر الفائدة أكلها. ولذلك تتجه أميركا إلى مسارات مختلفة لرفع كميات المعروض من النفط ليقل سعره، سواء من خلال الشرق الأوسط أو فنزويلا، وعما قريب من خلال إيران، بعد التوصل لاتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي.

والمارد الذي يهدد اقتصاديات العالم الآن، هو التضخم الناتج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، واكتملت الحلقة بالسياسات النقدية لأميركا، من خلال رفع الفائدة. ولا تبدو في الأفق إمكانية التوصل إلى حل لأزمة أوكرانيا، وهو ما يعني استمرار تغذية التضخم من خلال ارتفاع التكاليف، وفي أميركا بلغ التضخم 8,6% بنهاية مايو 2022، وهي النسبة الأعلى في 40 عامًا، ولم تكن أوروبا في مأمن من موجة التضخم فبلغ بها 8,1%، أما الدول الصاعدة والنامية، فبلغ أرقامًا مرتفعة، في تركيا تجاوز المعدل 70%، وفي مصر عاود التضخم للارتفاع ليتجاوز 15%، وينتظر المزيد خلال الأشهر القادمة. والمخاوف التي تنتاب اقتصاديات العالم من استمرار موجة التضخم، هي الانتقال إلى التضخم الركودي، أي أن يصاحب التضخم ركود بسبب صعوبة سير النشاط الاقتصادي في ظل التضخم المرتفع، فتتوقف الأعمال، وتنتشر البطالة.

كما أن تعقيدات السياسة الدولية، والصراع الدائر حاليًا بين روسيا وكل من أوروبا وأميركا، تنبئ بعدة أمور منها، اتباع سياسات اقتصادية بعيدًا عن حرية السوق وآليات العرض والطلب، وكذلك النظر إلى المديين المتوسط والطويل. فالصراع الحالي، ليس صراعًا عابرًا، ولكنه صراع تكسير عظام، وما كان رجاء هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق من فراغ، فعلى ما يبدو لديه معلومات حول أهداف أميركا وأوروبا من هذه الحرب، لذلك طالب أوروبا وأميركا بإنهاء الحرب دون هزيمة مذلة لروسيا.

ما الحل؟ في الأزمات يجب ألا نسير في نفس السياسات الاقتصادية المتبعة في الوضع الطبيعي، فلو استمرت أوروبا في نفس السياسات المتبعة قبل أزمة الكساد الكبير 1929، لما خرج الاقتصاد العالمي من أزمته، فقد تخلت أوروبا وأميركا والدول الرأسمالية عن الدور التقليدي للدولة، وتم اتباع نظام الدولة المتدخلة في النشاط الإنتاجي والخدمي، حسب نظرية كينز.

كما أن أميركا في الأزمة المالية العالمية عام 2008، أممت شركة التأمين، وحافظت على استمرار البنوك، وضخت فيها أموالاً طائلة، وهو عكس الفكر الرأسمالي تمامًا، الذي يرى خروج شركة التأمين والبنوك المفلسة من السوق، وأن السوق سوف يصحح نفسه بنفسه دون تدخل الدولة. ومن هنا وجب علينا أن نتجه لما يمكن أن يساعد في تبريد موجة التضخم العالية، وعدم وصولها لمواجهات التضخم الجامح – أي التضخم السريع والمتتالي- وبطبيعة الحال تعمل كل دولة وفق الأدوات التي تملكها، ويقترح هنا أمور، منها:

1-التسعير، فقد انطلقت كافة الأنشطة الاقتصادية في العديد من اقتصاديات العالم، لتترك العنان للقطاع الخاص في تحديد السعر، وتحديد هوامش الربح، فأصبحنا أمام قرارات تضر بشكل كبير بأصحاب الدخول الثابتة والفقيرة، وبخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية. وكما نعلم فإن الدول النامية والصاعدة، لا تمتلك برامج جيدة في مجال الحماية الاجتماعية، وإذا ما تركنا موجات التضخم لتأخذ مسارها في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، فسنكون أمام كارثة إنسانية في الدول الفقيرة والأشد فقرًا، خاصة أنها تعتمد بشكل رئيس على استيراد الغذاء والطاقة. ومن المنطق أن يتم تحديد هوامش الربح بما لا يزيد عن 5% للقطاع الخاص، وأن تكون هوامش الربح في السلع والخدمات الحكومية أقل من ذلك وبما لا يزيد عن 2%. ولا تقتصر عملية تخفيض عوائد النشاط الاقتصادي على المستثمرين أو المنتجين أو الموزعين فقط، لكن تتجه لكل ما من شأنه تخفيض تكلفة الإنتاج بشكل خاص، وتخفيض الأسعار بشكل عام، فيتم مثلًا تثبيت إيجار المساكن، أو تحريكها بهامش بسيط، ويتم تخفيض قيمة الضرائب بنسب ملموسة على السلع والخدمات، وتبني سياسة لخفض الرواتب، خاصة لأصحاب الدخول المرتفعة، خاصة في الحكومة والقطاع العام. إن مخاوف التضخم الركودي دفعت بوريس جونسون رئيس وزراء بريطانيا لمطالبة العمال بالقبول بأجور منخفضة، وإلا فعليهم مواجهة هذا النوع من التضخم، الذي سيفقدون فيه وظائفهم، وواقع بريطانيا مماثل لمعظم دول العالم.

2-مكافحة الفساد، فهي أداة مهمة بجوار التسعير لمكافحة التضخم، خاصة في الدول النامية والأقل نموًا، التي ترتفع فيها معدلات الفساد بشكل كبير، وللفساد صور كبيرة، أشهرها على الصعيد الحكومي، تربح المسؤولين الكبار من وظائفهم، وتحقيق ثروات كبيرة، لكنّ هناك صور أشد خطورة، تتمثل في إهدار الموارد، وتبني مشروعات غير ضرورية، تعتمد على الاستدانة، ولا تدر عوائد يمكنها سداد تبعات الديون.

3-ترشيد الإنفاق، من أهم أبواب مواجهة التضخم في الدول النامية، حيث تعتمد الحكومات بهذه الدول على استيراد جزء كبير من احتياجاتها، بل وكمالياتها من الخارج، في ظل موجة التضخم العالمية التي تضرب الاقتصاد العالمي، فعلى حكومات تلك الدول، أن توقف كافة عمليات الاستيراد للسيارات الخاصة بكبار المسؤولين، ووقف استيراد أثاث المكاتب، وكل ما هو غير ضروري، والتركيز على شراء المنتجات المحلية. ولم يعد مقبولًا وجود فوارق كبيرة في الدخول بين العاملين في القطاع الخاص أو العام، وهي فرصة للدول النامية والصاعدة لإصلاح هذا الخلل المزمن؟

4-الحماية الاجتماعية، التي لم تعد نوعا من الترف لمواطني الدول النامية والصاعدة، لكنها ضرورية، فمن المتوقع بنسبة عالية، أن تؤدي موجة التضخم الحالية والمرتقبة خلال الأشهر القادمة، للإيقاع بشرائح جديدة من الأفراد في براثن الفقر، كما أنها ستجعل حياة الفقراء أشد صعوبة. ويتطلب ذلك تبني برامج اجتماعية، لحماية الفقراء، والتخلي عن أجندة المؤسسات الدولية، بأن تزيد الحكومات من مخصصات دعم السلع الأساسية التي لا يستغني عنها الفقراء والطبقة المتوسطة، وهنا يمكن الإشارة إلى ضرورة دور نشط للتعاونيات، والتوسع فيها بين الأحياء، والأقاليم المختلفة داخل كل دولة، بما يساعد على تخفيض أسعار السلع.